

No. 54617*

**Argentina
and
United Arab Emirates**

Agreement between the Argentine Republic and the United Arab Emirates on exchange of information on tax matters. Buenos Aires, 5 February 2016

Entry into force: *17 January 2017 by notification, in accordance with article 9*

Authentic texts: *Arabic, English and Spanish*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Argentina, 14 August 2017*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

**Argentine
et
Émirats arabes unis**

Accord entre la République argentine et les Émirats arabes unis relatif à l'échange de renseignements en matière fiscale. Buenos Aires, 5 février 2016

Entrée en vigueur : *17 janvier 2017 par notification, conformément à l'article 9*

Textes authentiques : *arabe, anglais et espagnol*

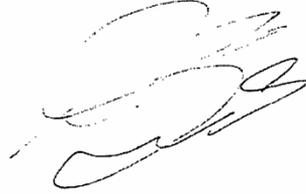
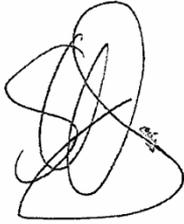
Enregistrement auprès du Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies : *Argentine, 14 août 2017*

**Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.*

حررت من نسختين أصليتين في يونيو ٢٠٠٣ بتاريخ
باللغات العربية ، الإسبانية والانجليزية ،
ولجميع النصوص حجية متساوية ، وفي حال الاختلاف
بين النصوص يسود النص الإنجليزي .

عن
جمهورية الأرجنتين

عن
الامارات العربية
المتحدة



دخول الاتفاقية حيز النفاذ

1. يحظر كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الأخرى كتابةً عن طريق القنوات الدبلوماسية، بانتهاء الإجراءات الداخلية اللازمة وفقاً لقوانينه، لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.
2. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في تاريخ استلام آخر الإخطارات وتصبح أحكامها نافذة في ذلك التاريخ.
3. كما يتبادر للطرفان المعلومات، للطلبات المقدمة بعد تاريخ دخول حيز النفاذ، فيما يتعلق بالفترات الضريبية قبل بدء نفاذ هذه الاتفاقية، أو حيث لا توجد أي فترة ضريبية، وفيما يتعلق بالرسوم والضريبة الناشئة قبل بدء نفاذ هذه الاتفاقية، بشرط أن تتوفر هذه المعلومات. المعلومات المطلوبة يجب أن تتوافق مع الالتزامات الضريبية قيد المراجعة من قبل السلطات الضريبية من الطرف الطالب بوفق القانون التقادم لديها.

المادة (10)

الانتهاء

1. تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لحين إنهاؤها من قبل إحدى الطرفين المتعاقدين.
ويجوز لأحد الطرفين المتعاقدين إنهاء هذه الاتفاقية، عن طريق إشعار الطرف المتعاقد الآخر بإنهاء الاتفاقية كتابياً على أقل تقدير قبل ستة أشهر من نهاية أي سنة تقويمية، وفي هذه الحالة يتم وقف العمل بهذه الاتفاقية من اليوم الأول من السنة التقويمية التالية.
2. حتى بعد انتهاء هذه الاتفاقية وفقاً لأحكام الفقرة 1، يبقى الطرفان ملتزمان بأحكام المادة (7) بخصوص أية معلومات يتم الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية.

مع المعلومات التي تم الحصول عليها بموجب القوانين الوطنية لذلك الطرف ، و يجوز إفشائها فقط للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) الخاضعة للطرف المتعاقد المعني والمتعلقة بتقييم أو جباية أو تنفيذ أو مقاضاة أو تحديد مطالب ذات صلة بالضرائب. وعلى هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام هذه المعلومات لمثل هذه الأغراض فقط ويجوز لهم الإفشاء بالمعلومات عند اتخاذ الإجراءات القضائية أو عند اتخاذ قرارات قضائية. لا يجوز الإفشاء بالمعلومات إلى أي شخص آخر أو كيان أو سلطة أو أي سلطة قضائية أخرى دون موافقة كتابية من السلطات المختصة التابعة للطرف المطلوب منه المعلومات.

المادة (8)

إجراءات الاتفاق المتبادل

1. في حال نشؤ صعوبات أو شكوك بين الطرفين المتعاقدين بخصوص تنفيذ أو تفسير الاتفاقية فإنه يجب على السلطات المختصة السعي لتسوية الموضوع باتفاق مشترك.
2. بالإضافة للاتفاق المشار إليه بالفقرة (1) من هذا المادة، فإنه يجوز للسلطات المختصة التابعة لـ طرفينا المتعاقدين لاتفاق فيما بينهما على الإجراءات الواجبة إتباعها وفقاً للمادة (5) .
3. يجوز للسلطات المختصة التابعة لكلا الطرفين المتعاقدين التشاور فيما بينهما مباشرة لأجل الوصول إلى اتفاق وفقاً لهذا المادة .

المادة (9)

تعمال المعلومات التي من النوع المشار إليها المادة
(5) الفقرة

(4) على أنها أسرار أو عملية تجارية مجردة فقط إنها تستوفيم
انصت عليها تلك الفقرة .

3- لا تلزم أحكام هذه الاتفاقية على أي من
الطرفين المتعاقدين أن يحصل على أو يوفر
معلومات ذات طابع سري بين زبون وموكلة أو
مخامى أو ممثل قانوني آخر تسمح بها العلاقة
القانونية التي يكون تقديمها للأغراض التالية :

(أ) الناجمة لأغراض الحصول على أو تقديم
استشارة قانونية .
(ب) الناجمة لأجل دعاوى قضائية قائمة أو يتم
رفعها مستقبلا .

4- يجوز للطرف المتعاقد المطلوب منها المعلومات ترفض تقديم
لومات إذا ما كان الإفشاء بها يتعارض مع السياسة العامة
(الأمن العام) . في هذه الحالة فإنه لن يكون
ضروريا الإفصاح عن سبب الرفض .

5- يجب أن لا يرفض طلب تقديم المعلومات أساساً على أن المطال
بة بالضريبة قد ينجم عنها منازعة .

6- يجوز للطرف المطلوب منها المعلومات ترفض الطلب إذا ما كان
ت المعلومات المطلوبة من قبل الطرف مقدم الطلب من أجل إدار
ة أو تنفيذ حكم من قانون الضريبة للطرف مقدم الطلب أو
يطلب له صله بهيئة من جهة تميز ضد مواطني الطرف المطلوب
ن المعلومات بالمقارنة مع مواطني الطرف مقدم الطلب في
فسا ل حالات .

المادة (7)

السرية

يجب أن تعامل أية معلومات يستلمها طرف متعاقد
وفق هذه الاتفاقية بسرية بنفس طريق التعامل